مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والانسانية
EL - HAKIKA (the Truth)
Journal for Social and Human Sciences

المجلد: 21 / العدد: 02 / السنة: 2022 / ص ص:171-185

التخطيط الحضري وتطبيقاته في الجزائر

Urban planning and its applications in Algeria

فاطمة غاي

جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2 (الجزائر)، مخبر علم الاجتماع الاقتصادي والحركات الاجتماعية،

fatma.ghai@univ-constantine2.dz

تاريخ الاستلام: 2022/12/08 **تاريخ القبول:** 2022/06/24 **تاريخ النشر:** 2022/06/30

ملخص:

أصبح التخطيط الحضري من المفاهيم الشائعة والمتداولة في كثير من الكتب والدراسات الأكاديمية، وتتقاسمه الكثير من التخصصات العلمية، التي تتخذ من المدينة وإطارها العمراني موضوعا للدراسة، والبحث كالجغرافيا والهندسة المعمارية، والتهيئة العمرانية، وعلم الاجتماع الحضري، حيث هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على أهمية التخطيط الحضري وأهم خصائصه، إضافة إلى الكشف عن أهم مقوماته الأساسية لتصل الدراسة إلى إبراز واقعه في الجزائر، إذ تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بغرض الوصول إلى نتائج أهمها: اعتبار التخطيط الحضري أحد الإجراءات الأساسية التي يتم القيام بها من أجل تحقيق التنمية وتوجيه البيئات الحضرية الجديدة، والعمل على ضبط نموها وازدهارها.

كلمات مفتاحية: التخطيط؛ التخطيط الحضري؛ المدينة، مقومات التخطيط الحضري.

Abstract:

Urban planning has become a common concept and circulated in many books and academic studies, and it is shared by many scientific disciplines, which take the city and its urban framework as a subject of study, and research such as geography, architecture, urban preparation, and urban sociology, as the current study aimed to identify the importance of planning Urban planning and its most important characteristics, in addition to revealing its most basic components in order for the study to highlight its reality in Algeria, as the descriptive and analytical approach was relied upon in order to reach the most important results: considering urban planning as one of the basic measures that are carried out in order to achieve development and direct new urban environments And work to control its growth and prosperity.

Keywords: planning; urban planning; city; elements of urban planning.

مقدمة:

تتعاظم الحاجة اليوم إلى التخطيط الحضري كأداة إجرائية لضبط النمو الحضري والعمراني للمدن الجزائرية المعاصرة، خاصة في ظل التركيز الحضري الشديد الذي تعاني منه المستقرات الحضرية، وفي ظل تنامي المشكلات الحضرية وتفاقمها، فمنذ الحرب العالمية الثانية ولد التخطيط كفكرة إنسانية يراد من ورائها حشد الموارد المالية والبشرية لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكان، ليتوسع بعدها إلى عديد الفروع بسبب الاختصاصات المعرفية العديدة التي طورته، سواء على مستوى المجال الجغرافي كالتخطيط على المستوى القومي أو المحلي أو المدني، أو على مستوى المجال النوعي كالتخطيط الاقتصادي، أو التربوي أو التخطيط الثقافي وغيرها...، فمن خلال هذا التقديم نتطرق إلى طرح السؤال التالي:

فيما تتمثل أهم مقومات التخطيط الحضري؟ وما هو واقع التخطيط الحضري في الجزائر؟

للإجابة على هذا التساؤل ارتأينا إتباع المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحديد ماهية التخطيط الحضري، التعرف على أهم خصائصه وأهميته، إبراز أهم مقوماته الأساسية، إضافة إلى إبراز واقعه في الجزائر.

أولا: مفاهيم الدراسة

1- مفهوم التخطيط

يشير التخطيط بصفة عامة إلى عملية إدارية يتم من خلالها حشد الموارد البشرية والمالية لتحقيق جملة من الأهداف، خلال فترة زمنية قصيرة أو متوسطة، أو طويلة المدى، وظهر أول مرة مفهوم التخطيط بعد الحرب العالمية الثانية، ونتيجة للدمار الذي ألحقته الحرب بالبنى التحتية للدول الغربية كفرنسا وألمانيا وروسيا سعت تلك الدول إلى وضع جملة من المخططات لإصلاح ما دمرته الحرب.

لذلك ظهر التخطيط أول مرة مرتبطا بالمجال الاقتصادي، وطبقته الدول التي تبنت النظام الاقتصاد الاشتراكي كأداة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، من خلال رصد الميزانيات العامة وتوجيه الاستثمارات نحو مختلف القطاعات، والإشراف على السياسات المالية والموارد البشرية،

فيقول: " ماجد حسيني": ولم يكتسب التخطيط شهرته في العالم إلا بعد قيام الاتحاد السوفياتي بوضع أو خطة خماسية لاقتصاده القومي للفترة 1928-1932م، كذلك في أعقاب الكساد الكبير الذي حل بالدول الرأسمالية في أعوام 1929 – 1933م، وما ترتب عليها من أثار ونتائج سلبية، دفع الدول الرأسمالية المتقدمة إلى التخلي عن الاقتصاد التلقائي والدخول في الحياة الاقتصادية (**ماجد حسني صبيح، ومسلم فايز أبو حلو، 2014م، ص 35**)

فالجزائر من الدول التي أقامت نظامها الاقتصادي في سبعينات القرن الماضي على الاقتصاد الموجه، معتمدة على التخطيط كأداة فعالة، حيث كانت خلال كل خطة خماسية أو رباعية تحدد الموارد المالية لكل قطاع على حدا، وتحدد طبيعة الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها (**المرجع نفسه، ص 37**)

فالتخطيط بصفة عامة هو عبارة عن أسلوب علمي يهدف إلى دراسة جميع أنواع الموارد والإمكانيات المتوفرة في الدولة أو الإقليم أو المدينة أو القرية أو المؤسسة، وتحديد كيفية استخدام هذه الموارد في تحقيق الأهداف وتحسين الأوضاع، وعلى هذا الأساس ترتبط عملية التخطيط ارتباطا وثيقا بالدراسة العلمية الجادة والعميقة للموارد البشرية والاقتصادية والطبيعية المتوفرة، ومعرفة مدى كفايتها، وأنماط توزيعها، وكيفية الحصول عليها وإمكانات استغلالها، ومدة تحقيق تلك الأهداف والآمال التي يسعى إليها المجتمع.

1- مفهوم المدينة

المدينة مستقرة بشرية فيها تجمع سكاني كبير محدود المساحة والنطاق مقسمة إلى أحياء ومحلات سكنية ويقوم النشاط الاقتصادي فيها على الصناعة والتجارة والنقل والخدمات وتقل فيها نسبة المشتغلين في الزراعة وتتنوع فيها الخدمات والمؤسسات وتمتاز بصفة إدارية وبكثافة سكانية عالية، كما تتميز مبانيها بالتنظيم الهندسي وسهولة المواصلات فيها، وبهذا فالمدينة يمكن تعريفها عن طريق ثلاث (03) مقاييس هي:

- عدد وكثافة السكان القاطنين فيها.
- طبيعة العمل الذي يقوم به سكان المدينة.
- تقسيم العمل تقسيم العمل (**عبد الرزاق أحمد سعيد صعب، العدد 07، 2009م، ص 162**).

2- مفهوم التخطيط الحضري

التخطيط الحضري هو رسم للصورة المستقبلية لشكل وحجم المدينة عبر تحديد المناطق الملائمة لقيام المدن الجديدة وتوسيع المدن القائمة، والأسلوب الأمثل لنموها (عموديا أو أفقيا) بما يتلاءم والعناصر الطبيعية والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، ومعالجة مشكلات المدن الحالية والتي يترتب عليها في تغيير في استعمالات الأرض القائمة، ويتم من خلال رسم الخرائط والتصاميم اللازمة.

أما "لويسكيب" فيعرف التخطيط الحضري على أنه علم وفن يتجلى في أسلوب استخدام الأرض، ويذهب " بوسكوف" إلى أن التخطيط عبارة عن عملية للتغير الاجتماعي ضمن إستراتيجية شاملة لحل المشكلات الحضرية.

ومهما اختلفت التعاريف التي تعتبر التخطيط الحضري على أنه نوع من الهندسة الاجتماعية والتعمير المخطط وبين تخطيط التنمية الاجتماعية فإن التخطيط الحضري وتخطيط المدينة يجمع بين كل منها آراء ووجهات نظر قريبة ومتنوعة منها:

- الاهتمام بقضايا التحضر والمشاكل الحضرية.
- انتقال الاهتمام من الجوانب الفيزيقية إلى الاجتماعية.
- التخطيط الحضري مسؤولية مشتركة ترتبط أولا بالهيئات والمصالح الحكومية وتطور التخطيط الحضري واصطباغه بالصبغة الاجتماعية.

وعليه فالتخطيط الحضري هو دراسة وفهم واقع المدينة ومحاولة تطويره وتحسينه إلى الأفضل، فالمدينة ليست بناء مادي فقط بل هي أيضا بناء اجتماعي وثقافي يضم مؤسسات اجتماعية وثقافية، فالتخطيط يشمل الجانبين المادي والاجتماعي للمدينة، بما يجعلها في النهاية بيئة حضرية ملائمة لعيش الإنسان ومناسبة ذلك لمزاولة نشاطاته الاجتماعية والثقافية في مؤسسات خاصة لذلك (**بغريش ياسمينة، ومسلمي أمينة، المجلد 02، العدد 07، جوان 2019م، ص18**).

ثانيا: مقومات التخطيط الحضري وأهم الأجهزة المشاركة في العملية التخطيطية

1- مقومات التخطيط الحضري

إن الظاهرة الحضرية فرضت الكثير من التحديات على المخططين والمنفذين التفكير في مقومات التفكير في مقومات التخطيط الذي لا يعمل المتغيرات المختلفة داخل المجتمع، ومن المؤشرات التي تكتسي اعترافا واسعا بها نجد:

- الفهم الجيد للحياة الحضرية كأنماط الاستهلاك، والتوزيع، والتراكم الرأسمالي مما قد يساعد على حفز الجهود للمشاركة في إعداد الخطة وتنفيذها.
- من مقومات نجاح التخطيط الحضري، أن ينظر إليه في إطار مشروع مجتمع (خطة وطنية شاملة).
- التكامل بين التخطيط الحضري والتخطيط الإقليمي.
- التحديد الواضح للأهداف يأتي في مقدمة المتطلبات الاجتماعية للتخطيط الحضري.
- تحديد المفاهيم الأساسية المرتبطة به، كالبيئة بمعنى الأفراد والتنظيم والأطر التنظيمية والتفاعلات الاجتماعية والذي يؤدي بنا إلى إدراك المضمون الكلي للمدينة والحياة الحضرية.
- الحاجة إلى الاهتمام بالأبعاد الفيزيقية والاجتماعية للتخطيط الحضري.

وهكذا فالتخطيط الحضري يعتمد أساسا على سلسلة من القضايا والمفاهيم المتوازنة تشكل سياسة موحدة وشاملة، هدفنا توفير وسائل وآليات للتهيئة والتعمير تترجم الأوضاع الفيزيقية إلى خطة تنموية تجمع بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية العملية (**تومي رياض، 2005. 2006م، ص 61**).

بمعنى آخر فالتخطيط الحضري عبر هذه الأدوات، هو ترجمة لحاجيات اجتماعية داخل البيئة الإنسانية الملائمة، تضمن التنمية الحضرية بشتى أشكالها من خلال تسيير مجالات النقل والتنقل، والطرق، والمواصلات، والاتصال، والصحة، والتعليم، والراحة، والعمل، والخدمات المختلفة... الخ.

تكون الجوانب الاقتصادية انعكاسا مباشرا وغير مباشر لهذه المتطلبات، على أن يكون التخطيط الحضري متكاملا إلا من خلال أحد المقومات الأساسية الحديثة، ألا وهو المشاركة

الجماعية في اتخاذ القرار (مؤسسات، هيئات، تنظيمات المجتمع المدني...الخ)، كل ذلك من شأنه أن يضفي الشعور بالانتماء والمسؤولية، وروح المبادرة والاهتمام بالفرد والجماعة، بمعنى آخر فإن التخطيط الحضري من هذا المنطلق يحمل في طياته مفهوم الديمقراطية التي يأمل المخططون إدخالها على الحياة الحضرية.

والحاجة إلى التخطيط الحضري تبرز كاستجابة لمشكلات ملحة تظهر في البيئة الحضرية تستدعي حلولا ناجمة تبنى حول مجموعة من التصورات العلمية المدروسة تتبلور من خلال نموذج نظري يمكن من خلاله تشخيص المشكلات وتحديد البدائل.

وعندما يتم تبني الحلول والبدائل المقترحة أمام الهيئات والمصالح المختلفة تطبيق وتفقد على أرض الواقع، وهنا نصل إلى مرحلة حاسمة من التخطيط الحضري، وهي إما أن التصور النظري انحرف عن الواقع مما يعني إلى وجود قصور، ونقائص، وفجوات بين النظرية والواقع، أو بين المخطط والميدان.

ويمكن أن نرجع الفشل هذا إلى (04) عوامل هي:

- ضعف الافتراضات والعلاقات المنطقية في البناء النظري.
- مشكلات تعقد البيئة الحضرية.
- طبيعة القرارات التي تتخذها الدولة (وزارات، هيئات، مصالح...)
- العوامل السلوكية الخاصة بالسكان **(تومي رياض، المرجع السابق، ص 63)**

ويتضح أن التخطيط الحضري هو في نهاية الأمر الإستراتيجية التي تتبع من قبل مراكز اتخاذ القرار لتنمية وتوجيه وضبط نمو وتوسع الهيئات الحضرية، بحيث أنها تعمل على توزيع الأنشطة والخدمات توزيعا جغرافيا متوازنا، وبالنسبة للسكان فإنها تسهر على تحقيق أكبر الفوائد من هذه النشاطات داخل البيئة الحضرية.

2- الأجهزة المشاركة في العملية التخطيطية

بما أن العملية التخطيطية تشمل مجموعة من العناصر البشرية التي لابد من وجودها كي تكتمل الصورة الحقيقية لعملية التخطيط الحضري، لذا فإن العملية التخطيطية تتطلب مشاركة مجموعة من الخبرات والكفاءات العلمية حيث يقوم كل عنصر بدوره المنوط إليه وفق الضوابط

والقوانين التخطيطية، وبالتالي تعمل هذه العناصر سوية من أجل إظهار خطة تخطيطية للمدينة تأخذ بنظر الاعتبار الشؤون المستقبلية التي تهم سكان المدينة وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لهم **(عبد الرزاق أحمد سعيد صعب، المرجع السابق، ص 164)**

ثالثا: أهداف وخصائص التخطيط الحضري

1- أهداف التخطيط الحضري

يسعى التخطيط الحضري إلى تحقيق جملة من الأهداف التي تكون عبارة عن ترجمة حرفية للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية كالمرونة والواقعية والسهولة في التنفيذ، كما ترتبط بالموارد المالية والبشرية للمستقرات الحضرية وهي كالآتي:

- تحسين البيئة الطبيعية للمجتمع المحلي، وجعلها صحية ومريحة لتوجيه عملية التنمية الحضرية لتحسين الصحة العامة والأمن والراحة والاقتصاد وتوفير الخدمات العامة للسكان جميعهم.
- تنظيم العلاقات بين الاستعمالات المختلفة للبيئة الحضرية وتقسيمه.
- تحسين المنفعة العامة لسكان البيئة الحضرية كافة وتنميتها.
- توسيع القاعدة الاقتصادية للبيئة الحضرية المحلية وتقويتها.
- التنسيق بين السياسة العامة التي يضعها مجلس المدينة وعمليات التنمية التي يقوم بها الأفراد.
- توفير المعلومات الفنية، وجعلها توجه عملية اتخاذ القرارات الخاصة بالتنمية الحضرية.
- ربط عملية التنمية الخاصة على المدى الطويل بعمليات التنمية الخاصة على المدى القصير **(رولا أحمد ميا، المجلد السادس والعشرون، العدد الأول، 2010م، ص 278)**

2- خصائص التخطيط الحضري

يتميز التخطيط الحضري بمجموعة من الخصائص تتمثل في:

- ضرورة تقسيم العمل، والتخصص، وتنفيذ ذلك على مختلف مستويات الدولة، بما يخفف عن كاهلها الأعباء الإدارية بإسناد جزء منها إلى هيئات وسلطات محلية حضارية مستقلة.

- العمل على تكافؤ الأعباء المالية على البيئات المختلفة مع الخدمات التي تتلقاها، وتتوفر العدالة لها حتى لا تستأثر بينها أو المدن بالنصيب الأعلى من الخدمات على حساب الأجزاء الأخرى.

- التغلب على مساوئ الروتين الإداري المركزي، فعن وحدة نمط ورتابة الأسلوب الإدارية لا يجعله أي التخطيط كفؤا لمواجهة الاحتياجات المحلية التي تتطلب تنوعا في الشكل، وتعددا في الطريقة والأسلوب بما يتناسب مع حاجات التحضر وإمكانياته وظروفه.

- ضرورة وأهمية مساهمة ومشاركة أهل التحضر في إدارة شؤون مدنهم مسألة لا تتطلب الروح الديمقراطية فحسب بل تتطلبها أيضا قواعد الإدارة الناجحة لأنها طريق الحرية والمسؤولية في نفس الوقت

- تدعيم البناء الاقتصادي والاجتماعي للدولة عن طريق تعزيز القوى الكامنة في البيئات المحلية، ومحاربة روح السلبية، واللامبالاة التي تظهر وتصاحب الأسلوب المركزي في إدارة وتخطيط البيئات الحضرية.

- تشجيع التنافس البناء بين المدن وإيجاد الحوافز للنهوض بالمجتمع القومي، واعتبار التخطيط الحضري وسيلة تنظيمية وإدارية للتدبير، والتقدير، والتنبؤ بمستقبل البيئة الحضارية الواحدة في إطار البيئة الاجتماعية العامة. (**هاشم عبود الموسوي، وحيدر صالح يعقوب، 2007م، ص 30**)

رابعا: التخطيط الحضري في الجزائر وعملية التهيئة

1- واقع التخطيط الحضري في الجزائر

تعاني المدن الجزائرية من عدة اختلالا في مختلف المجالات العمرانية، والاجتماعية، والاقتصادية وغيرها، فعدم تكافؤ الفرص في المدن الجزائرية أدى إلى اختلال في الكثافات السكانية من الشمال إلى الجنوب، وزاد من هجرة السكان فأدى ذلك إلى خلق الفوضى فيها، وانتشار العمران الفوضوي رغم وجود قوانين تتعلق بالمدينة وضوابطها.

جاء القانون التوجيهي للمدينة رقم 06/06 المؤرخ في 2006/02/20م، الذي يمثل إستراتيجية في تخطيط المدن لإيجاد حلول للمشاكل والاختلال التي تعاني منها المدن الجزائرية، جاء هذا القانون لاستكمال المنظومة التشريعية المتعلقة بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة وحماية

الفضاءات الحساسة وتنميتها وترقيتها، حيث تقوم على عدد من المبادئ والاعتبارات تتمثل في **(الزير سالم، 20.03.2020./ 14.01)**.

- وضع إطار تشريعي منسجم يضمن ترقية المدينة.
- تكريس مبدأ التشاور والتكامل في إطار إستراتيجية متعلقة بسياسة المدينة.
- الإسهام في إنجاح وترقية الاقتصاد الحضري والتنمية المستدامة.
- تجسيد مهام المراقبة متابعة كافة النشاطات المتعلقة بالمدينة.
- تدعيم وتطوير التجهيزات الحضرية.

حدد القانون التوجيهي للمدينة إطارا مؤسساتيا وتنظيميا لتسيير المدينة واعتماد قواعد التدخل والاستشارة التي تقوم على مبادئ والشراكة الخاصة بالقواعد المركزية للسياسة العمرانية:

– **مضمون القانون التوجيهي للمدينة:** يحتوي هذا القانون على 29 مادة مقسمة إلى 06 فصول:

– **المادة الأولى:** وتتضمن أهداف القانون التوجيهي للمدينة، وهي مادة مستقلة عن الفصول.

– **الفصل الأول:** ويتعلق بالمبادئ العامة لسياسة المدينة والمدرجة في المادة الثانية وتضم المبادئ العامة لسياسة المدينة وهي: " التنسيق والتشاور، اللاتمركز، التسيير الجواري ويتعلق بالمبادئ العامة لسياسة المدينة والمدرجة في المادة الثانية وتضم المبادئ العامة لسياسة المدينة وهي: " التنسيق والتشاور، اللاتمركز، التسيير الجواري (**القانون رقم 06 – 06 المؤرخ في 12 محرم 1427هـ، الموافق لـ 20 فيفري 2006م، والمتضمن القانون التوجيهي للمدينة**) ، التنمية البشرية، التنمية المستدامة، الحكم الراشد، الإعلام، الثقافة، المحافظة، الاتصاف الاجتماعي"

– **الفصل الثاني:** ويتعلق بالتعاريف والتصنيف ويضم 03 مواد:

– **المادة الثالثة:** وتضم مفهوم كل من: " المدينة، الاقتصاد الحضري، عقد تطور المدينة"

– **الفصل الثالث:** ويضم الإطار والأهداف التي تطبق من أجلها سياسة المدينة ويضم سبع مواد.

– **المادة السادسة:** وتضم أهداف سياسة المدينة ومن أهمها: " الرقي بالسكان، التحكم، التدعيم، الخدمة العمومية، حماية البيئة الوقائية والاندماج"

- **المادة الثامنة:** وتضم أهداف التنمية المستدامة والاقتصاد الحضري.
- **المادة التاسعة:** وتضم أهداف المجال الاجتماعي والثقافي (تفاعل مكونات المجال الحضري).
- **المادة العاشرة:** وتضم أهداف المجال الاجتماعي (الحياة الاجتماعية)
- **المادة الحادية عشر:** وتضم أهداف مجال التسيير إلى ترقية الحكم الراشد.
- **المادة الثانية عشرة:** وتضم أهداف المجال المؤسساتي.
- **الفصل الرابع:** ويتعلق بالفاعلين والصلاحيات التي تترتب عن هذا القانون ويضم 05 مواد:
- **المادة الثالثة عشرة:** وتتضمن سلطة الدولة في إدارة سياسة المدينة.
- **المادة الرابعة عشرة:** وتتضمن الطرق التي تحدد بها السلطات العمومية سياسة المدينة.

كما تضم تصنيف التجمعات السكانية إلى:

- المدينة المتوسطة 50.000 إلى 100000.
- المدينة الصغيرة 20.000 إلى 50.000.
- التجمع الحضري 5.000.
- الحي (جزء من المدينة)
- **المادة الخامسة:** وتضم معايير إضافة لتصنيف التجمعات السكانية كالوظيفة والتاريخ.

2- ظهور سياسة التهيئة الحضرية والتخطيط الشامل في الجزائر:

لقد كانت سياسة التنمية الشاملة منذ نهاية الستينات وبداية السبعينات الدافع الأساسي لبروز أولى الأدوات الخاصة للتهيئة والتعمير ليستمر العمل بها إلى نهاية الثمانينات، ولكن مع المشاكل التي تركها المعمر والرحيل الكثيف للخبراء والمسيرين والإداريين الأجانب، أصبح أعقد أكثر فأكثر من الوضعية الموروثة، وإلى غاية سنة 1965 أصدرت التعليمة المقننة للتعمير والبناء، الساري المفعول حتى سنة 1962 مع العمل على قانون للمادة قبل 1975 الأمر رقم 29/73 المؤرخة في 73/7/5 وهذا بهدف إعادة تنظيم بيئة إدارية للبلاد و توزيع الاستثمارات الإنتاجية، أما سياسة التعمير في الجزائر فهي مرتبطة بالجهاز التشريعي المطبق في فرنسا منذ سنة 1919، وظهر سنة 1958 مفهوم التخطيط الحضري لأول مرة حيث ظهر مخطط التعمير الموجه وآخر مفصل، وهو أداة تطبيق وتدخل، وفي سنة 1962 أدخل مفهوم مخطط التعمير المبدئي يهدف إلى تأخر التنمية والتعمير بالنسبة للبلديات ذات الحجم السكاني الأقل من 10000 ساكن، وتتميز

هذه الأدوات بقدرتها على التدخل الفعلي من خلال عمليات التهيئة والتنمية الحضرية كمناطق تعمير ذات أولوية (zop) ومجالات كبرى **(برباج رفيقة ، 2007م، ص 94)**.

- **حوصلة لأدوات التهيئة والتعمير بعد الاستقلال إلى سنة 1990م:**

لقد لعب القانون الخاص بالاحتياطات العقارية للبلدية دورا بارزا في تحقيق كل الاحتياجات العقارية الخاصة بالبناء والتعمير، وكان هدف المخطط العمراني الموجه p.u.d تعتمد على تحديد احتياجات السكان دون قاعدة تحظى، أما المخطط العمراني المؤقت كان أداة مساعدة لإنشاء احتياطات عقارية، وما يلاحظ هنا أن العديد من دراسات تنفيذية تم إعدادها قصد التدخل في النسيج العمراني بغرض إعادة تهيئتها، وتجديدها، وظهرت مشاكل حضرية كعدم قدرة العديد من الأنسجة الحضرية بالتحكم في النمو الحضري والعمراني والتوسع العشوائي للمدن، وانهيار العديد من الأنسجة الحضرية، وبروز عدة مشاكل حضرية وتفاقم ظاهرة النزوح الريفي والاستغلال المفرط للظاهرة الحضرية **(برباج رفيقة، المرجع السابق، ص 96)**

خامسا: المخططات العمرانية بالجزائر

1- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير

هو أداة من أدوات التخطيط أالمجالي والتسيير الحضري، يحدد التوجيهات الأساسية للتهيئة العمرانية للبلدية أو البلديات المعنية، كما يمكن وضعه تحت تصرف الجمهور وفق أحكام قانونية (قانون رقم 90/29 المؤرخ في 1990/12/01، ومراسيمه المؤرخة في 1991/05/28 /175-177-178)، كما يعتبر هذا المخطط استبدال أو تقييم للمخطط العمراني الموجه لسنة 1990 **(التيجاني بشير، 2000م، ص 29)**.

2- مخطط شغل الأراضي: ويحدد بالتفصيل توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير حقوق استخدام الأراضي والبناء، ويقرر هذا المخطط عن طريق المداولة من المجلس الشعبي البلدي المعني، ويجب تبليغها إلى الوالي المختص إقليميا، يعمل على تحديد التراب الذي يشغله ويعمل مخطط شغل الأرض بتنظيم المجال من خلال تحديد المناطق العمرانية سواء كانت المنطقة السكنية أو الصناعية أو التجارية أو الخدمات...، ثم يصدر القرار الذي يرسم حدود المحيط الذي يتدخل فيه مخطط شغل الأرض من طرف الوالي إذا كان التراب المعني تابع لولاية واحدة،

أو من طرف الوزير المكلف بالتعمير مع الوزير المكلف بالجماعات المحلية إذا كان التراب المعني تابعا لولايات مختلفة، ويرتكز مخطط شغل الأرض على عدة وثائق من بينها تناول المخطط بالتحليل والدراسة مع رسم أبعاده المستمدة من السياسة الوطنية في مجال التهيئة العمرانية الإقليمية بصفة عامة من أجل ضبط المجال (**بولعشب حكيمة، 2007م، ص 65**)، وتحديد الأهداف لاستخدام الأراضي والوسط وفق فترة زمنية معينة، وترفق هذه العملية بالرسم البياني والخرائط لإعطاء المخطط تفصيل واضح لمقاييس محددة يتم من خلاله استخدام الأراضي بطريقة منظمة.

3- مخطط العمران الموجه: استمر العمل به إلى غاية 1990، وكان هذا المخطط موجه للمدن الكبرى والمتوسطة، حيث يرسم حدودها مع الأخذ بعين الاعتبار توسع النسيج العمراني مستقبلا على المدى المتوسط، ويحدد استخدام الأرض مستقبلا حسب الاحتياجات الضرورية للتجمع السكاني ومرافق وهياكل أساسية ومساحات خضراء، وتجهيزات ومنشآت اقتصادية واجتماعية... (**بولعشب حكيمة، المرجع نفسه، ص 66**)

4- مخطط العمران المؤقت: انتهت صلاحيته سنة 1990 وهو يشبه المخطط العمراني الموجه من حيث أبعاد التهيئة العمرانية و أهدافها، وهذا المخطط خاص بالمراكز الحضرية الصغيرة أو الشبه حضرية، والفرق بين المخطط العمراني الموجه، ومخطط العمران المؤقت يتمثل في قصر المدة الزمنية المخصصة لمخطط العمران المؤقت، كما أنه لا يحتاج إلى مصادقة وزارية كما هو الحال بالنسبة للمخطط العمراني الموجه،فمصادقة الوصاية على المستوى المحلي كافية لهذا النوع من المخططات العمرانية المؤقتة(**مشنان فوزي، 2009م، ص 85**).

5- مخطط التحديث العمراني: هو في الحقيقة ملحق باعتماد مالي يخصص للمدن الكبيرة والمتوسطة لغرض ترقية وصيانة مكتسباتها العمرانية والعمومية، والأرصفة والمساحات الخضراء والمنتزهات والحدائق العمومية، وإلى غاية انطلاق مخططات التنمية بدءا من المخطط الثلاثي (1969.1967) والرباعيين (1973.1970)، و(1977.1974)، ثم بعدها الخماسيين (1984.1980م)، و(1989.1985م)، حيث ظلت الدولة الجزائرية تغفل قطاع السكن ولا تعطيه الأهمية الكبرى ضمن التنمية الوطنية لاكتفائها بالحظيرة السكنية الموروثة من جهة ولانتشار البناء الذاتي من جهة ثانية، ثم انشغالها بسياسة التصنيع، والإصلاح الزراعي للنهوض بالاقتصاد الوطني من جهة أخرى (**مشنان فوزي، المرجع السابق، ص86**).

6- فترة بعث المخططات التنموية الجديدة: من (2000.1980) هذه الفترة كانت محصورة في المخططين الخماسيين الأول (1989.1980)، والثاني (1990. 1999)، حيث جاء نتيجة لعدم تحقيق هدف البرنامج والمخططات التنموية المسجلة من سنة (1977.1967) لعدم تحقيق فكرة محو الفوارق الجهوية، وعدم الحد أو التقليل من عملية الهجرة، ثم لبروز الأزمة السكنية الحادة بسبب النمو الديمغرافي (الزيادة الطبيعية +النزوح **الريفي**) (**المرجع نفسه، ص 95**)

خاتمة:

وعموما نخلص من خلال هذه الورقة البحثية إلى أن التخطيط الحضري أحد فروع التخطيط، حيث يعتبر جملة من الإجراءات والتدابير والخطوات التي تمكننا من التحكم في النمو العمراني للمدن وتوجيهه، وتشترك في إعداد خططه العديد من التخصصات العلمية ومن بينها علم الاجتماع الحضري الذي يركز على الأبعاد الاجتماعية والثقافية للمجتمعات الحضرية، وتأثير المتغيرات الاجتماعية على الأبعاد العمرانية والأطر المادية للمدن، كما يسعى التخطيط الحضري إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في التحكم في النمو الحضري وإعادة الهيئة العمرانية وحل المشكلات الحضرية، والتي يسعى المخططون إلى توسيعها في المستقبل لتستوعب الزيادة السكانية وتلبي حاجات المجتمع الحضري، وقد يكون من أهداف التخطيط الحضري تخطيط مدن جديدة وفق أسس حديثة.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة الراهنة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- التخطيط الحضري يعتبر أحد الأساليب أو الطرق والإجراءات التي يقوم بها المخططون للانتقال من القديم إلى الحديث.
- يعتبر الإستراتيجية التي تعتمدها الجهات المسؤولة داخل الدولة عن اتخاذ القرارات، من أجل تنمية وتوجيه البيئات الحضرية الجديدة، والعمل على ضبط نموها وتوسعها وازدهارها.

قائمة المراجع:

أ- الكتب

- التيجاني بشير، (2000م)، التحضر والتهيئة العمرانية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
- ماجد حسني صبيح، ومسلم فايز أبو حلو، (2014م)، مدخل إلى التخطيط والتنمية الاجتماعية، الشركة العربية للتسويق والتوريدات.
- هاشم عبود الموسوي، وحيدر صالح يعقوب، (2007م)، التخطيط الحضري بمدينة عنابة، دراسة نظرية تطبيقية حول المشاكل الحضرية. عمان، الأردن، مكتب الحامد.

ب-المقالات

- رولا أحمد ميا، التخطيط الحضري في سورية والتوجهات المعاصرة نحو التنمية الحضرية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية ، المجلد السادس والعشرون، العدد الأول، 2010م الصفحات 269 - 295.
- عبد الرزاق أحمد سعيد صعب، التخطيط الحضري للمدينة بين التطبيق والنسيان، مجلة دراسات تربوية، العدد 07، 2009م، الصفحات 161 - 178.
- بغريش ياسمينة، ومسلمي أمينة، سياسة التخطيط الحضري وانعكاساته على واقع المدينة الجزائرية "المدينة الجديدة، ماسينيسا بقسنطينة نموذجا"، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، المجلد 02، العدد 07، جوان 2019م، الصفحات 14 – 35.

ج- المذكرات

- برباج رفيقة، (2007م)، مشكلات التخطيط الحضري بمدنة عنابة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.
- بولعشب حكيمة، (2007م)، مشكلات التنمية الحضرية بالمدينة الصحراوية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.
- تومي رياض، (2005 - 2006م)، أدوات التهيئة العمرانية وإشكالية التنمية الحضرية، مدينة الحروش نموذجا، ذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.
- منشان فوزي، (2009م)، البناء الفوضوي ومشكلة التنمية العمرانية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.

د- **النصوص القانونية**

- (القانون رقم 06 - 06 المؤرخ في 12 محرم 1427هـ، الموافق لـ 20 فيفري 2006م، والمتضمن القانون التوجيهي للمدينة)، الجريدة الرسمية، الجزائر رقم 15، الصادر في 12 مارس 2006م.

هـ - مواقع الانترنيت:

- الزبير سالم، القانون التوجيهي للمدينة الجزائرية، الثلاثاء 22 ديسمبر 2009م نقلا عن الموقع الإلكتروني http://www.Digurbs.Blogspos.com ، 20.03.2020./ 14.01)